**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**

**جامعة 20 اوت 1955-سكيكدة**

**كلية العلوم الاقتصادية ،التجارية وعلوم التسيير**

**الملتقى الوطني حول:**

**ضمان جودة التعليم العالي في ظل التوجهات الجديدة لقطاع التعليم العالي في الجزائر**

**استمارة المشاركة**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **اسم المتدخل الأول** | **لعريفي عودة** | **اسم المتدخل الثاني** | **يحياوي فطيمة** |
| **الدرجة العلمية** | **أستاذة محاضرة قسم أ** | **الدرجة العلمية** | **أستاذة محاضرة قسم ا** |
| **المؤسسة** | **جامعة ابن خلدون تيارت** | **المؤسسة** | **جامعة ابن خلدون تيارت** |
| **الهاتف** | **07/99/72/46/13** | **الهاتف** | **06/71/10/19/87** |
| **البريد الالكتروني** | [larifiawda@gmail.com](mailto:larifiawda@gmail.com) | **البريد الالكتروني** | [yahiaou.eco@gmail.com](mailto:yahiaou.eco@gmail.com) |

**محور المشاركة: المحور السابع**

**العنوان: جودة التعليم العالي في الجزائر: نحو فعالية افضل ومواءمة مع المعايير الدولية في ضوء تجارب دولية**

**الملخص:**

|  |
| --- |
| هدفت هذه الورقة البحثية إلى تحليل واقع جودة التعليم العالي في الجزائر في ظل التوجهات الجديدة التي اعتمدتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، لاسيما في سياق التحول الرقمي، الحوكمة الجامعية، والانفتاح على المحيط الاقتصادي والاجتماعي. بالإضافة إلى دراسة تجارب مجموعة من الدول، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على مراجعة الأدبيات وتحليل السياسات الوطنية.  توصلت الدراسة إلى أن الجزائر قطعت خطوات هامة نحو تحسين الجودة، إلا أن التحديات المرتبطة بالحوكمة، التمويل، وتكوين المورد البشري ما تزال قائمة، ما يستوجب تبني مقاربة شاملة ومستدامة لضمان جودة التعليم العالي.  **الكلمات المفتاحية:**جودة التعليم العالي، الجزائر، الحوكمة، التوجهات الجديدة، الرقمنة. |

|  |
| --- |
| **Abstract :**This research paper aims to analyze the state of higher education quality in Algeria in light of the new directions adopted by the Ministry of Higher Education and Scientific Research, particularly in the context of digital transformation, university governance, and engagement with the economic and social environment. In addition, it examines the experiences of a selected group of countries. The study employs a descriptive and analytical approach based on a review of the literature and analysis of national policies. The findings indicate that Algeria has made significant progress in improving quality; however, challenges related to governance, funding, and human resource development persist. Therefore, a comprehensive and sustainable approach is needed to ensure the quality of higher education.  Keywords: Higher Education Quality, Algeria, Governance, New Directions, Digitalization. |

1. **مقدمة**

**أولا: تمهيد**

شهد قطاع التعليم العالي في الجزائر خلال العقدين الأخيرين تحولات هيكلية وتنظيمية عميقة، تجسدت في إدماج مقاربات حديثة لضمان الجودة، لاسيما بعد الانخراط في نظام "ل.م.د" (ليسانس–ماستر–دكتوراه) منذ 2004. ومع تطور المتغيرات العالمية، بات من الضروري إعادة النظر في استراتيجيات التعليم العالي بما يضمن الفعالية والمواءمة مع المعايير الدولية، لا سيما في ظل التوجهات الجديدة للقطاع نحو الرقمنة، الحوكمة، والاندماج الاقتصادي والاجتماعي

لقد أطلقت الجزائر جملة من الإصلاحات والتوجهات الجديدة في قطاع التعليم العالي، استجابة لهذه التحولات، تمثلت في تحديث البرامج البيداغوجية، رقمنة الخدمات الجامعية، ترقية البحث العلمي، تعزيز الحوكمة، والانفتاح على المحيط الاقتصادي والاجتماعي. غير أن هذه الجهود لا تزال تطرح تساؤلات جوهرية حول مدى فعاليتها في تحسين جودة المخرجات التعليمية والبحثية، ومدى توافقها مع معايير الجودة المعتمدة عالميًا.

### ****ثانيا: إشكالية البحث****

### رغم الجهود المبذولة من قبل الدولة الجزائرية لتحسين جودة التعليم العالي من خلال إدراج نظام "ل.م.د" وتبنّي إصلاحات حديثة كرقمنة القطاع وتعزيز الحوكمة الجامعية، إلا أن مخرجات التعليم الجامعي لا تزال تعاني من فجوة في الجودة مقارنة بالمعايير الدولية، مما يطرح تساؤلات حول مدى فعالية هذه التوجهات الجديدة في معالجة التحديات القائمة وتحقيق جودة شاملة ومستدامة. **ومن هنا تطرح الدراسة الإشكالية التالية:**

**إلى أي مدى أسهمت التوجهات الجديدة لقطاع التعليم العالي في الجزائر في تحسين جودة التعليم الجامعي وفقًا للمعايير الدولية، وما هي ابرز التجارب الرائدة؟**

**ثالثا: أسئلة البحث الفرعية**

للإجابة على الإشكالية الرئيسية، تسعى هذه الورقة البحثية للإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هو الإطار المفاهيمي والمعياري لمفهوم "جودة التعليم العالي"؟
2. ما هو واقع جودة التعليم العالي في الجزائر من حيث البنية، الحوكمة، والمخرجات؟
3. ما هي أبرز التوجهات والسياسات الجديدة التي اعتمدتها وزارة التعليم العالي الجزائرية لتحسين الجودة؟
4. ما هي الإجراءات المقترحة لتعزيز جودة التعليم العالي في الجزائر بشكل مستدام واهم التجارب الرائدة في مجال التعليم العالي؟

### ****رابعا: فرضيات البحث:****

1. **تسهم التوجهات الجديدة لقطاع التعليم العالي في الجزائر، مثل الرقمنة وتعزيز الحوكمة، في تحسين جودة التعليم الجامعي بشكل نسبي.**
2. **لا تزال هناك فجوة كبيرة بين السياسات المعلنة وواقع التطبيق الفعلي لمعايير الجودة داخل الجامعات الجزائرية.**
3. **غياب آليات فعالة للتقويم وضمان الجودة يشكل أحد أبرز معوقات تحسين التعليم العالي في الجزائر.**
4. **التحول نحو الجودة في التعليم العالي الجزائري يتطلب إصلاحًا مؤسساتيًا عميقًا وتعاونًا أكبر مع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين**.

# نموذج الدراسة:

**.1 المتغير المستقل (Independent Variable):**التوجهات الجديدة لقطاع التعليم العالي في الجزائر: مثل: تعزيز الحوكمة، الرقمنة، دعم البحث العلمي، التدويل.

**.2 المتغيرات التابعة (Dependent Variables) :** جودة التعليم العالي، فعاليته و مدى مواءمته للمعايير الدولية.

**.3 المتغيرات الوسيطة (Intervening Variables)::**

* - التمويل الجامعي
* - الرقابة و ضمان الجودة

# 1.2 النموذج المفاهيمي للدراسة:

يُوضح الشكل التالي المتغيرات الأساسية في دراسة "جودة التعليم العالي في الجزائر في ظل التوجهات الجديدة للقطاع"، وذلك ضمن إطار مفاهيمي يبرز العلاقة بين التوجهات الجديدة كمتغير مستقل وجودة التعليم كمتغير تابع، مع مراعاة بعض المتغيرات الضابطة أو الوسيطة.

**المتغيرات الأساسية في الدراسة:**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **نوع المتغير** | **اسم المتغير** | **التوضيح** |
| **متغير مستقل** | التوجهات الجديدة لقطاع التعليم العالي | مثل: الرقمنة، الحكم الراشد، التدويل، إصلاح البرامج، التمويل القائم على الأداء. |
| **متغير تابع** | **جودة التعليم العالي** | تقاس من خلال: الكفاءة الداخلية، الكفاءة الخارجية، الاعتماد الأكاديمي، رضا الطلبة وسوق العمل. |
| **متغيرات وسيطة / ضابطة** | البيئة التنظيمية، الموارد البشرية، التمويل، الدعم السياسي | قد تؤثر على العلاقة بين التوجهات الجديدة وجودة التعليم. |

**3. الإطار النظري و المفاهيمي**

**1.3 مفهوم جودة التعليم العالي**  
تُعرّف الجودة في التعليم العالي على أنها مدى تلبية النظام التعليمي لمتطلبات الأطراف المعنية من خلال مخرجات فعّالة وكفؤة . كما تعرف على أنها التطوير المستمر والأداء الكفء لمؤسسات التعليم العالي ، لكسب ثقة المجتمع فى خريجيها على أساس آلية تقييم معترف بها عالميا (منال، 2017 ) وتشمل الجودة التعليمية عناصر المدخلات، العمليات، والمخرجات.

كما تشير جودة التعليم العالي إلى مدى قدرة المؤسسات الجامعية على تقديم برامج تعليمية فعالة،ذات كفاءة عالية، وتحقق رضا أصحاب المصلحة،مع مراعاة المعايير الأكاديمية العالمية.

كما أنها تعني مجموعة الخصائص ومميزات المنتج التعليمي القادرة على تلبية متطلبات سوق العمل والمجتمع وكافة المستفيدين من العملية التعليمية، وأن تحقيق جودة التعليم يتطلب تكامل وتفاعل كل الموارد البشرية والسياسات والنظم والمناهج والعمليات والبنى التحتية من أجل خلق بيئة فاعلة للإبداع  ولابتكار لتلبية المتطلبات التي تهيئ الطالب في بلوغ المستوي الذي تسعى الجامعة اليه

## 2.3 . ضمان الجودة في التعليم العالي:

يقصد به العمليات والإجراءات التي تعتمدها مؤسسات التعليم العالي لتقييم وتحسين الأداء الأكاديمي والإداري، وضمان التوافق مع المعايير المطلوبة من حيث المحتوى والنتائج أما النسبة لمؤشرات الجودة في اعل العال فتعرف على أنها **"**وسيلة للتأكد من أن المعايير الأكاديمية المستمدة من رسالة الجامعة أو الكلية تم تعريفها وتحقيقها بما يتوافق مع المعايير المناظرة لها سواء قومياً أو عالمياً**.** (مفاهيم اساسية عن الجودة في التعليم العالي)**"**

## 3.3الاعتماد الأكاديمي

الاعتماد الأكاديمي هو آلية أكاديمية أو وضع أكاديمي علمي يمنح لمؤسسة التعليمية أو للكلية أو للبرنامج الأكاديمي مقابل استيفاء المؤسسة المعايير المرتبطة بجودة التعليم المقدَّم وفق ما يتم الاتفاق عليه. (أبوزيد، 2017، صفحة 57)"

## 4.3 ثقافة الجودة في الجامعات

هي القيم والممارسات التي تتبناها المؤسسة الجامعية كمنهج دائم لضمان وتحسين الجودة، وتتمثل في الالتزام المؤسسي بأداء متميز وتعليم فعّال وتقييم مستمر.

كما تعرف على أنها" خلق ثقافةداخل المؤسسة منسجمة مع قيمها واتجاهاتها وملتزمة بالجودة على المدى البعيد" (سامي، 2019، صفحة 17).

## 5.3 مؤشرات جودة التعليم العالي

النسبة للمؤشر فهو" دليل على وضع قائم أو موقف لقياس ما يحدث من تغيـرات وبيان الاتجاهات، يوصف المؤشر بأنه أداة إحصائية أو أحد المتغيرات المستخدمة في قيـاس الإنجـاز لبيـان خصائص الوضع القائم في مؤسسة معينة (قطشة و بوخاري، 2023، صفحة 353)

أما مؤشرات جودة التعليم العالي هي مجموعة من المقاييس والمعايير التي تُستخدم لتقييم مدى جودة العملية التعليمية في مؤسسات التعليم العالي، وتحديد مدى تحقيقها للأهداف المرجوة. تهدف هذه المؤشرات إلى قياس مدى نجاح المؤسسات في تقديم تعليم فعال ومتميز يلبي احتياجات الطلاب وأصحاب العمل والمجتمع بشكل عام.

**الشكل رقم: مؤشرات جودة التعليم العالي**



**المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على** (عكواش و أحلام، 2023)

**4 عناصر إدارة الجودة في الجامعات:**

وتتمثل في (الزاحي، 2013/2014، الصفحات 98-99):

1-النظام: هو مجموعة من المكونات والتفاعلات المنظمة بين الخطط والسياسات والعمليات والأساليب و الأفراد والأجهزة اللازمة لتحقيق أهداف الجامعة.

2-الأساليب: هي الطرق والمناهج التنظيمية والأنماط المعرفية والتقنيات الضرورية لأداء الوظيفة التعليمية.

3-الهيكل الجامعي: يشمل البناء الإداري والتنظيمي والذي يخدم أهدافها ووظائفها.

4-العملية التعليمية: تشمل تطبيق المناهج والبرامج والمراحل والحاجات الذاتية التي تستخدم في عمليات التعليم والتعلم والبحث داخل الجامعة وخارجها.

**1.4 فوائد تطبيق إدارة الجودة في التعليم العالي**

تكمن أهمية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الضرورة الملحة لمواكبة التغيرات المتوالية، ويمكن تلخيص فوائد الجودة الشاملة في التعليم العالي على النحو التالي:

-تساعد في تركيز جهود الجامعات على تتبع الاحتياجات الحقيقية لسوق العمل الذي تخدمه (الترتوري و جويحان، 2006، صفحة 80)أي دراسة متطلبات المجتمع واحتياجات العملاء والوفاء بها.

-تحقيق مكاسب مادية أكثر للأفراد (فتحي و محمد، 2000، صفحة 539)

-زيادة رضا الطلبة على جودة الخدمة التعليمية، ورضا الأولياء وكل من لديهم صلة بالطالب على مستوى المعرفة التي توصل إليها، ورضا سوق العمل عن كفاءة وفعالية مخرجات التعليم العالي.

-المساهمة في حل الكثير من المشكلات التي تعوق العملية التعليمية بالجامعة.

-تنمية العديد من المهارات لدى العاملين.

-رفع مستوى الوعي لدى الطلاب اتجاه عملية التعلم وأهدافه مع توفير فرص ملائمة للتعليم الذاتي بصورة أكثر فعالية.

-المساعدة على تخفيض الهدر في إمكانات المؤسسة الجامعية من حيث الموارد والوقت وغيرها.

-الاعتراف العلمي بالمؤسسة الجامعية لما تقدمه من خدمات للطلاب وللمجتمع من خلال المساهمة في تنمية المجتمع المحلي (حسين، 2005، صفحة 128).

-تطوير أسلوب العمل الجماعي عن طريق فرق العمل، وتطوير إمكانياتها وتقويتها.

-منح منشآت التعليم العالي القدرة التنافسية.

-تطوير النظام الإداري في الجامعة من خلال توصيف الأدوار والمسؤوليات لكل فرد بحسب الصفة الوظيفية التي أسندت إليه

-رفع مستوى الوعي لدى الطلبة اتجاه عملية التكوين وأهدافه.

**5.واقع جودة التعليم العالي في الجزائر واهم التجارب الرائدة**

أطلقت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية سلسلة من الإصلاحات، من أبرزها:

* **رقمنة القطاع:** إدماج التعليم عن بعد والمنصات الرقمية (MESRS, 2023).
* **تعزيز الحوكمة الجامعية:** تكريس مبدأ استقلالية المؤسسات والرقابة البعدية.
* **انفتاح الجامعة على المحيط الاقتصادي والاجتماعي :**عبر إنشاء حاضنات الأعمال ومراكز نقل التكنولوجيا.
* تشجيع البحث التطبيقي والشراكات الدولية.

**1.5 معوقات تطبيق ضمان الجودة في الجامعة الجزائرية**

هناك مجموعة من المعوقات التي تحول في تطبيق ضمان الجودة في الجامعة الجزائرية، والتي تحد من فرص إنجاحها ومنها:

-غيـــاب ثقافـــة الجـــودة فـــي التعلـــيم العـــالي: إن المتتبـــع لمسـار التعلـيم العـالي فـي الجزائـر يـدرك أن عنصـر الجـودة لـم يكـن هدفا معلنا في سياسة الجامعة وبالتالي لم يكـن مؤشـر قيـاس نجاعـة وفعاليـــة المؤسســـة الجامعيـــة. فكـــل المؤشـــرات الدالـــة علـــى كفـــاءة المؤسسة موجهة نحو الكم أي عدد الطلبة.

- الخوف من التقييم ويخص هذا الجانب الأساتذة.

-قلة الكوادر البشرية المؤهلة في مجال إدارة الجودة الشاملة.

- الخوف من بذل جهد إضافي من طرف المسئولين.

-ضعف نظام الحوافز والدافعية لدى الطلاب، الأساتذة و العاملين.

-ضعف نظام المعلومات ونقص مصادر البيانات اللازمة حول السوق والطلاب.

-عدم وجود نظم تكوين وتدريب فعالة فيما يخص الأساتذة.

-الخوف من تكثيـف وتوسـيع مجـال التحصـيل العلمـي مـن جانـب الطلبة.

- قلـة مسـتوى تكـوين وتـــدريب القـــائمين علـــى العمليـــة وعـــدم تـــوفير الإمكانيـــات الماديـــة والتنظيمية التي تُمَكن من التعامل بفعالية مع نظام المعلومات (زين الدين، 2012، صفحة 218).

ومن اجل تخطي هذه المعوقات، هناك مجموعة من الاقتراحات لتطوير الجامعة الجزائرية في ضوء إدارة الجودة الشاملة ومنها:

-ضرورة الخروج من الأساليب الكلاسيكية التي تبنى على الكم على حساب النوع، وذلك بإعطاء التعليم العالي البعد العلمي الفعال.

- افتقار الإدارة الجامعية الى هيئة مستقلة تضع خطط بعيدة المدى من حيث الأهداف والغايات الواجب تحقيقها.

-إنشاء هيئة لتنمية الموارد البشرية تعمل على ضمان الجودة في التعليم العالي.

-الاعتماد على الكوادر القيادية الفاعلة في العمل الإداري (محمد، 2006، صفحة 97).

**2.5 التجارب الرائدة في مجال جودة التعليم العالي**

**-تجربة سلطنة عمان في ضبط الجودة:**

كانت تهدف إلى النقاط التالية:

* **الهدف الأول: الأطر التعليمية**

إن البنية الأساسية للنظام التعليمي سوف تشمل إطارات عمل متكاملة لمجالات الدراسة، والمؤهلات والسياسات الداعمة والتي سوف تضمن بأن نظام التعليم العماني يمكن أن يتفاعل مع أنظمة التعليم في الدول التي حققت اعلي المستويات. وجاء هذا الهدف بناءا على الخلفية التالية: توفير البنية الأساسية للسياسات اللازمة لتحويل نظام التعليم العالي في السلطنة من نظام يعتمد على دول أخرى إلى نظام ناضج قادر على توفير برامجه التعليمية الخاصة به لمنح الدرجات العلمية وفقاً للمعايير الدولية.

* **الهدف الثاني: معايير مؤسسات التعليم العالي**

وضع مجموعة معايير شاملة لمؤسسات التعليم العالي العاملة في سلطنة عمان، والتي ستوجه عملية منح التراخيص واعتماد مؤسسات التعليم العالي، وجاء هذا الهدف بناءا على الخلفية التالية: إن تحديد اتجاه واضح لمؤسسات التعليم العالي وإرشادها بوضوح لمنح التراخيص لمؤسسات التعليم العالي ولجان الاعتماد، سوف يحمي القطاع التعليمي حماية شاملة من عواقب المعايير غير الكافية وغير المناسبة.

* **الهدف الثالث: معايير تعلم الطالب**

سوف يتم وضع مجموعة معايير شاملة لتعلم الطالب في قطاع التعليم العالي بسلطنة عمان، والتي سوف تساعد في تشكيل مستقبل المجتمع العماني وتوجه عملية منح الترخيص والاعتماد للبرامج التعليمية ، وجاء هذا بناءا على الخلفية التالية:يعد اعتماد البرامج التعليمية هو الوسيلة التي بموجبها يمكن ضمان تحقيق الإنجازات، وعليه يكون للمعايير الأكاديمية أهمية جوهرية كبيرة وفي حالة وجود قطاع ناضج ومعقد للتعليم العالي، فإن مسؤولية وضع معايير البرامج التعليمية يجب تقاسمها بين المجموعات المعنية ذات الصلة (الحكومات، وكالات الجودة ووسائل الإعلام والجامعات نفسها ) وفي حالة عمان باعتبارها من الدول النامية، وبها قطاع للتعليم العالي ينمو بشكل سريع، فقد يكون الإبقاء على وضع المعايير في يد الحكومة هو الأكثر فعالية.

* **الهدف الرابع: ضمان جودة التدريب على البحوث**

أن يضمن نظام إدارة الجودة على قيام قطاع التعليم العالي بلعب دور رائد في تطوير القدرات والإمكانيات المتعلقة بإعداد البحوث الوطنية. وكان هذا الهدف بناءاً على الخلفية التالية: إن هذا الهدف يفترض بأن جودة التعليم العالي مرتبطة وبشكل وطيد مع البحوث التي تنتجها، وان التعليم العالي والبحوث يحققان معاً فائدة مشتركة فيما بينهما.

* **الهدف الخامس: توفير المعلومات حول إدارة الجودة**

يركز هذا الهدف على تجميع البيانات الوطنية في قاعدة بيانات خاصة ليتم تحليلها ونشرها للجمهور عند اللزوم بهدف مراقبة التقدم الذي أحرزه في خطة إدارة الجودة وكذلك تسهيل المقارنة مع أفضل المستويات العالمية واختيارات الطلبة. وكان هذا بناءا على الخلفية التالية: في الوقت الراهن، هناك ندرة في البيانات الوطنية المتعلقة بجودة التعليم العالي وتعد تلك المعلومات ضرورية للغاية حتى يتسنى مراقبة مدى التقدم في تطبيق خطة الجودة، كما أن وجود قاعدة للبيانات سيفيد مؤسسات التعليم العالي التي ترغب في قياس مستوى أدائها مقابل أداء بقية القطاع.

* **الهدف السادس: القدرات والإمكانيات العامة**

ستقوم الحكومة بمساعدة قطاع التعليم العالي في تطوير قدراته وإمكانياته للالتزام بنظام إدارة الجودة، وتوفير الإرادة اللازمة لتجاوزه. وكان هذا بناءاً على الخلفية التالية: تتضمن مسودة الخطة الاستراتيجية للتعليم كإجراء مطلوب اتخاذه ''تطوير برامج وطنية لتعزيز الجودة''، وقد تم تصميم هذا الهدف للاستجابة لهذا الإجراء.

* **الهدف السابع: ضمان جودة التدريس**

جودة التدريس في التعليم العالي يجب أن تُرَقى إلى المستويات التي يمكن مقارنتها مع الدول التي وصلت إلى أعلى المستويات، بغرض توفير أفضل طرق التدريس للطلاب. وكان هذا بناءاً على الخلفية التالية: لقد أشارت مسودة الخطة الاستراتيجية للتعليم إلى أهمية جودة التعليم وتقدمت بتوصيات حول تعيين وتدريب وتقييم والإشراف على هيئة التدريس، وقد تركزت تلك التوصيات أساسا على تحسين جودة التدريس في مستوى التعليم الأساسي والمستوى ما بعد التعليم الأساسي لضمان إعداد الطلاب إعداداً جيداً للالتحاق بدراسات التعليم العالي أو غيرها من المجالات بعد التعليم الأساسي.

* إن القصد من هذا الهدف هو تركيز الاهتمام بأن تُدرك هيئات التدريس في التعليم العالي بأن لديهم مهنتين الأولى هي مجال تخصهم، والثانية دورهم كمعلمين في التعليم العالي.
* **تجربة الولايات المتحدة الأمريكية:**
* منذ أوائل القرن العشرين أنشئت الآليات التي تتابع جودة أداء هذه المؤسسات وتعتمد ما يستحق منها الاعتماد وتجعل نتائج هذه المتابعة متاحة لراغبي التعليم حتى يكونوا على بينة من موقف مؤسسات التعليم المتاحة (احمد و رداح، 2010، صفحة 128).
* مؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية تشبه إلى حد كبير المؤسسات الخاصة التي تتمتع باستقلالية كبيرة وسلطة تمثل بمجالس إدارة هذه المؤسسات.
* ويعتبر التأثير الحكومي على هذه المؤسسات محدود الأثر قياسيا بالدول الأوروبية، ولذلك فإن المسؤولية تقع على مؤسسات التعليم العالي لتنظيم نفسها وإيجاد موارد لها وإلاَ فقدت هذه المؤسسات مواردها وطلابها الذين يتجهون بالتالي نحو المؤسسات المنافسة.
* وفي عام 1996 تم إنشاء مجلس اعتماد التعليم العالي والذي يهدف إلى إيجاد مؤسسة تتولى الإشراف على مؤسسات الاعتماد وهي مؤسسات غير حكومية في التعليم العالي، ويقوم مجلس الاعتماد بالاعتراف بمؤسسات الاعتماد العاملة في مجال التعليم العالي بناءاً على معايير محددة يضعها مجلس الاعتماد والعمل الذي تقوم به مؤسسات الاعتماد هو عمل تطوعي ويتم من خلال المهام التالية:

\* مراجعة عمليات التقييم الذاتي بواسطة القائمين على المراجعة.

\* زيارة ميدانية للمؤسسة التعليمية مرة كل عام.

\* العمل على جذب متطوعين جدد من المهتمين بالتعليم العالي للانضمام إلى المنظمة.

يعتبر المجلس الوطني لاعتماد برامج إعداد المعلمين في الولايات المتحدة الأمريكية من مؤسسات الاعتماد المهنية للتربية في الولايات المتحدة الأمريكية الهامة، وقد وضعت هذه المؤسسة معايير لإعداد الكوادر التربوية تظم هذه المعايير: تطوير البرامج الأكاديمية، نظام التقويم، الخبرات الميدانية، تنوع المعلمين، التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس، الإدارة والموارد. ويتم تناول هذه المعايير بالتفصيل:

* **المعيار الأول: تطوير البرامج الأكاديمية**

حيث يعرف الطلبة المعلمين، الذين يؤهلوا للعمل في المدارس كمعلمين أو غيرهم من التربويين الذين يعدوا للعمل في المدارس، ويظهروا فهمهم للمحتوى المعرفي والمهارات والاتجاهات الضرورية لهم لمساعدة التلاميذ على التعلم.

* **المعيار الثاني: نظام التقويم**

حيث تمتلك الوحدة نظام تقييم يوجه عملية جمع المعلومات حول: المتقدمين للالتحاق بها وطلبتها وخريجيها وأدائها ومن ثم تحليل المعلومات، بهدف تقييم الوحدة وتحسينها وتحسين برامجها.

* **المعيار الثالث: الخبرات الميدانية**

حيث تصمم الوحدة المدارس المشاركة معها خبرات ميدانية، وتنفذها بما يساعد الطلبة المعلمين، وغيرهم من الذين يعدوا للعمل في المدارس على أن ينموا ويظهروا المعارف والمهارات والاتجاهات الضرورية لمساعدة التلاميذ على التعلم.

* **المعيار الرابع: تنوع المتعلمين**

حيث تصمم الوحدة المناهج والخبرات وتنفذها بحيث تساعد طلبتها على اكتساب وتطبيق المعارف والمهارات والاتجاهات الضرورية لمساعدة جميع التلاميذ على التعلم، وتشمل هذه الخبرات أعضاء هيئة التدريس والطلبة.

* **المعيار الخامس: التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس**

حيث أعضاء هيئة التدريس مؤهلين، ويقدموا نموذجاً للممارسات المهنية فيما يتصل بالبحث والخدمة والتدريس، بما يشمل تقييم فعاليتهم المتصلة بأداء الطلبة المعلمين كما يتعاونوا مع زملائهم في التخصص وفي المدارس.

* **المعيار السادس: الإدارة والموارد**

حيث تمتلك الكلية قيادة وسلطة وميزانية وموظفين وتجهيزات ومصادر تشمل تقنية المعلومات، لإعداد الطلبة المعلمين بما يمكنهم من تحقيق المعايير المهنية والمؤسسة الأكاديمية.

* **تجربة فرنسا:**

أمَا فرنسا فتعطي نموذجاً أوروبيا آخر للنظر في جودة التعليم العالي حيث تبين انه نتيجة لعدم فعالية الأنظمة التقليدية لتقييم ضبط الجودة والتي اتسمت بضعف الاستقلالية والبيروقراطية فقد تشكلت لجنة وطنية للتقييم بقرار رئاسي عام 1985 وتتبع هذه اللجنة رئيس الجمهورية مباشرة وبالتالي فهي مستقلة عن رئيس الوزراء ووزير التعليم العالي أو أي جهة حكومية أخرى.

وتشمل إجراءات التقييم الذي تمارسه اللجنة تقييماً عاماً للمؤسسة التعليمية ومراجعة للبرامج. ويشمل التقييم العام مراجعة أساليب التدريس والنشاطات البحثية ونظم الإدارة وبيئة التعليم. كما تجرى عملية التقييم عادة بناء على طلب مؤسسة التعليم العالي نفسها، وان كان للجنة الوطنية الحق في إجراء تقييم لأي مؤسسة تريد أن تُقيمها. وتقوم هذه اللجنة بزيارة كل المؤسسات مرة كل ثمان سنوات تقريباً وتنشر نتائج تقييمها في تقرير عن كل مؤسسة، ويرسل التقرير للوزارات المعنية وتكمن أهمية هذا التقييم في انه يؤخذ في الاعتبار أثناء التفاوض على الموازنات السنوية لمؤسسات التعليم العالي (احمد و رداح، 2010، صفحة 131).

أمَا إجراء مراجعة البرامج فيشمل تقريراً ذاتياً من المؤسسة نفسها ثم زيارة من قبل اللجنة القومية للمؤسسة والتي تعد تقريرها والذي تستند إليه لجنة خبراء خارجية لإصدار أحكامها لاعتماد البرامج والمواد الدراسية للمؤسسة. وتقوم اللجنة القومية للتعليم بنشر تقرير عام عن البرامج التي تمت مراجعتها وإعداد تقرير سنوي يتم رفعه إلى رئيس الجمهورية الفرنسية يتضمن نتائج التقييم للمؤسسات التعليمية.

### 6.الخلاصة والتوصيات:

### أولا: الخلاصة

### من خلال هذه الورقة البحثية توصلنا الى ان جودة التعليم العالي ليست مجرد هدف اكاديمي، بل هي ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة .و لقد اظهر تحليل التجارب الدولية الرائدة مثل فرنسا والولايات المتحدة الامريكية ان هناك عوامل مشتركة لنجاح نظم التعليم العالي أهمها الحوكمة الرشيدة والاستثمار في البحث العلمي وربط المخرجات باحتياجات سوق العمل. هذه التجارب تؤكد ان جودة التعليم وفعاليته تعتمد على منظومة متكاملة توفر البنية التحتية ونظم ضمان الجودة الداخلية والخارجية.

تسعى الجزائر من خلال إصلاحاتها الأخيرة إلى إرساء نظام تعليمي جامعي أكثر جودة وفعالية، إلا أن نجاح هذه الرؤية مرهون بإرادة سياسية قوية، وبتنفيذ فعلي لممارسات الحوكمة الرشيدة والجودة الشاملة. إن تحسين جودة التعليم العالي في الجزائر يتطلب مقاربة شمولية تنطلق من تقييم علمي للوضع الراهن وتبني آليات تضمن الاستمرارية والتطوير المستدام

**ثانيا: التوصيات**

* تعزيز استقلالية الجامعات: بتمكينها من التسيير الذاتي المالي والأكاديمي.
* إحداث هيئة وطنية مستقلة لضمان الجودة والاعتماد.
* تحفيز الكوادر التدريسية على البحث والنشر العلمي من خلال حوافز ملموسة.
* إدماج أصحاب المصلحة (طلاب، مؤسسات اقتصادية) في بناء البرامج الأكاديمية.

# Bibliographie

* الخطيب احمد، و الخطيب رداح. (2010). *الاعتماد وضبط الجودة في الجامعات العربية، (نموذج مقترح).* الأردن: عالم الكتب الحديث.
* الكامل بركة سامي. (2019). فلسفة الجودة في التعليم العالي. *رواق الحكمة* (6).
* بروش زين الدين. (2012). مشروع تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر الواقع والآفاق. *المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي.* البحرين: الجامعة الخليجية.
* بوعشة محمد. (2006). *أزمة التعليم العالي في الجزائر والوطن العربي بين الضياع وأمل المستقبل.* بيروت: دار الجيل.
* جبار سرور منال. (2017 ). *الجودة فى التعليم العالى.* تاريخ الاسترداد 1 8, 20025، من https://coadec.uobaghdad.edu: https://coadec.uobaghdad.edu.iq/wp-content/uploads/sites/9/2019/03/%D9%85%D8%AD%D8%A7%D8%B6%D8%B1%D8%A9-%D8%A8%D8%B9%D9%86%D9%88%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%88%D8%AF%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8
* درويش فتحي، و عشيبة محمد. (2000). *الجودة الشاملة وإمكانية تطبيقها في التعليم الجامعي المصري: دراسة تحليلية، المؤتمر القومي الخامس لتقويم الأداء الجامعي، مركز تطوير التعليم العالي.* الجيزة، مصر: جامعة القاهرة.
* رؤوف عكواش، و بوجنانة أحلام. (2023). مؤشرات ضمان جودة مؤسسات التعليم العالي في بعض دول العالم. *مجلة القبس للدراسات النفسية واالجتماعية المجلد* *، 5* (17)، الصفحات 60-72.
* زكريا محمد أبوزيد. (2017). دور الاعتماد الأكاديمي في ضمان جودة التعليم الجامعي. المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي. *مجلة الأصيل للحوث الاقتصادية والإدارية* (2)، الصفحات 55-73.
* سلامة حسين. ( 2005). *ضمان الجودة والاعتماد في التعليم.* الرياض: الدار الصولتية للنشر والتوزيع.
* سمية الزاحي. (2013/2014). مكانة المكتبة الجامعية في سياسات التعليم العالي في الجزائر، دراسة ميدانية بجامعات منتوري قسنطينة، عنابة وسكيكدة. *أطروحة دكتوراه علوم في علم المكتبات* . جامعة منتوري قسنطينة.
* كوثر قطشة، و عبد الحميد بوخاري. (2023). مؤشرات جودة مخرجات التعليم العالي في المؤسسات الجامعية الجزائرية. *مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية* *، 6* (2)، الصفحات 348-363.
* محمد عوض الترتوري، و أغادير عرفا جويحان. (2006). *إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والمكتبات ومراكز المعلومات.* عمان: دار المسيرة.
* *مفاهيم اساسية عن الجودة في التعليم العالي*. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 30 7, 2025، من https://uot.edu.ly: https://uot.edu.ly/it/qpeo/articles/qualityConcepts.php?utm\_source=chatgpt.com